الحركات الاجتماعية ودورها في تنمية الوعي السياسي

د.المختار عمر برطشة
كلية الآداب– جامعة الزاوية

مقدمة:

غدت الحركات الاجتماعية إحدى المواضيع الأساسية في علم الاجتماع، وخاصة علم الاجتماع السياسي، وذلك باعتبارها ظاهرة من الظواهر الاجتماعية البارزة في المجتمعات المعاصرة، وبما أن علم الاجتماع هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية، فقد كان عليه أن يؤسس لنفسه فرعا علميا يعنى بدراسة الحركات الاجتماعية، فظهرت بذلك سوسيولوجية الحركات الاجتماعية من منظورها السياسي، يعود أصلها إلى اجتهادات باحثين معاصرين من أمثال: آلان تورين (A.Touraine)، وبير بورديو(p. Bourdieu.)، وإريك نوفو (E.Neveu)، وأنطونيو غرامشي (A.Gramsci) وتشارلز تلي (CH.Tilly) وغيرهم من السوسيولوجين المعاصرين[1].

وشغلت ظاهرة الحركات الاجتماعية اهتماما من قبل الاكاديميين والباحثين نظرا لطبيعة الدور الذى باتت تقوم به في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، خاصة اذا ما عرفنا أن التجربة العملية لعدد من هذه الحركات الاجتماعية اثبتت مدى قدرتها على التأثير داخل المجتمع، حتى بات ينظر إليها على أنها البديل الديمقراطي الذى ظهر نتيجة فشل الاحزاب السياسية، والنقابات العمالية عن اداء أدوارها المنوطة بها، إلا أنها تمكنت من إحداث الفارق،وجاءت معبره عن هذا الواقع فالحركات الاجتماعية ماهي إلا مرآة تعكس التغيير في المجتمعات الناشئة[2] وتقوم الحركات الاجتماعية بدور هام في تنمية الوعي السياسي للأفراد داخل المجتمع، فهي من بين أبرز أدوات التغيير الاجتماعي والسياسي، لأنها تأخذ على عاتقها الدفاع عن القضايا الحيوية التي يهتم بها الناس، ويعلنون عن قلقهم من تفاقمها وازدياد حدود تأثيرها. وفي هذا الصدد أكد "ميلوتشي" على الدور الفاعل للحركات

الاجتماعية في خلق مداخل جديدة للتحول الديمقراطي وتنمية الوعي السياسي، بما يهدف الى ايجاد فضاءات اجتماعية جديدة تتوسط الدولة والمجتمع المدني، وهذا ما تبناه أيضا "آصفبيات" الذي يرى أن الحركات الاجتماعية قادرة على إحداث تغيير في الممارسة السياسية للدولة، من خلال تنمية الوعي السياسي للأفراد وخاصة الشباب منهم[3] وتحقيقاً للهدف من دراسة الحركات الاجتماعية ودورها في تنمية الوعي السياسي، انقسم البحث إلى ثلاثة أجزاء، يتعلق الجزء الأول بالاطار المنهجي والمفاهيمي، ويشتمل على موضوع البحث واهميته، وأهدافه، وتساؤلاته، ومنهجه، ومفاهيمه الرئيسة،والجزء الثاني يشتمل على عرض نظري للحركات الاجتماعية ومراحل تطورها، والنظريات المفسرة لها، ودور تلك الحركات الاجتماعية في تنمية الوعي السياسي، ومدى أهميته بالنسبة للأفراد، اما الجزء الثالث فقد خصص للخاتمة التي هي خلاصة ما توصل اليه الباحث من استنتاجات.

الجزء الاول: الإطار المنهجي والمفاهيمي للبحث:

1- موضوع البحث واهميته.

ظهرت عبر التاريخ الإنساني العديد من الحركات الاحتجاجية، وهي حركات اجتماعية جديدة تستخدم فعل الاعتراض والاحتجاج، ويعتبر العصر الحالي عصر الحركات الاجتماعية بامتياز ويرد السبب الأساسي في ذلك إلى تطور الوسائل التكنولوجية وأدوات الاتصال وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، مما أعطى بعدا اقليميا وعالميا لهذه الحركات وساهم في نقل مطالبها وتوسيع الحشود المتضامنين معها.

وتقوم الحركات الاجتماعية بدور مهم في تنمية الوعي السياسي داخل المجتمع، حيث يفترض أنها تعمل على تنشئة الجماهير والتأثير في اتجاهاتهم ومواقفهم السياسية والاجتماعية، ومع التطور العلمي والتكنولوجي اصبحت تساهم في صياغة الرأي العام والارتقاء به، كما انها تساهم بشكل كبير في كونها أحد المصادر الأساسية في تشكيل وتنمية الوعي السياسي للجمهور.

ويعتبر الوعي السياسي من أهم الامور التي يجب أن يمتلكها الفرد، خاصة وأن الظروف الحالية التي يمر بها العالم أجمع تفرض على الفرد أن يكون لديه إلمام بالواقع السياسي العام من حوله، ليتمكن من معرفة ما له وما عليه من حقوق وواجبات.

فالوعي السياسي هو خبرة يحتاجها الأفراد، ويفترض لتكوينه توفر قاعدة معرفية كبيرة عن مختلف القضايا السياسية على المستوى المحلي والدولي، وقد يكون الوعي هو المدخل الحقيقي لتهيئة امكانيات الفرد وتحقيق ارادته وتكريس شعوره بالحرية، وذلك وفق ما تطرحه مفاهيم التنمية السياسية. وقد لا نبالغ إذا قلنا بأن أي إنسان يسعى إلى تثقيف نفسه ورفع مستواه الثقافي سيحتاج إلى تنمية وعيه السياسي، والرفع من مستوى ذلك الوعي، وهذا ما يمكن أن يتحقق من خلال العديد من الوسائل لعل من بينها الحركات الاجتماعية.

والإشكال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما هي طبيعة هذه الحركات الاجتماعية؟ وما هي خصائصها ووظائفها في المجتمع؟ وهل لها دور في تنمية الوعي السياسي في المجتمع ؟ وهل الهدف من وراء قيامها هو التغيير للواقع السياسي أم مجرد خلق الفوضى؟ كل ذلك سوف يطرح في هذه الورقة البحثية التي يتمحور موضوعها من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

هل تقوم الحركات الاجتماعية بدور واضح في تنمية الوعي السياسي لدى الافراد؟ وهذا التساؤل الذي نحاول الإجابة عنه من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماذا يقصد بالحركات الاجتماعية؟ وما هي وظائفها وخصائصها، ومراحل تطورها؟
- كيف فسرت الاتجاهات النظرية مفهوم الحركات الاجتماعية؟
- ماذا يقصد بتنمية الوعي السياسي؟ وما هي اهميته بالنسبة للفرد؟
- هل تساهم الحركات الاجتماعية في تنمية الوعي السياسي للأفراد؟

2- أهمية موضوع البحث:

تكمن أهمية البحث الراهن من الأهمية التي يكتسبها الموضوع، والذي يبحث في بيان الدور الذى تلعبه الحركات الاجتماعية في تنمية الوعي السياسي للأفراد، من أجل الاسهام في تغيير الواقع بما لديها من أدوات وتوجهات فكرية حديثة، اسهمت بدورها في أن تكون

فاعل رئيس في إحداث الثورات داخل المجتمعات، كما أن اهمية البحث في هذا الموضوع يرجع الى تراجع الثقافة السياسية والوعي السياسي لدى شريحة الشباب خاصة، وحدوث فجوة معلوماتية بين شباب هذا الجيل الناشئ لقلة مخزونهم المعرفي السياسي، وعدم معرفتهم بالواقع العام ومن حولهم، بالإضافة الى ذلك فإن معرفة طبيعة البرامج السياسية التي تقدمها الحركات الاجتماعية من أجل تشكيل وتنمية الوعي السياسي، لدى الجمهور، تساعد على تكوين ثقافة الفرد السياسية لكونها وسيلة لها تأثير على الافراد.

3- أهداف البحث:

- التعرف على مفهوم ووظائف وخصائص الحركات الاجتماعية.
- بيان أهم لاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة الحركات الاجتماعية، ومراحل تطورها.
- تحديد المقصود بتنمية الوعي السياسي ومدى اهميته بالنسبة للفرد.
- التعرف على دور الحركات الاجتماعية في تنمية الوعي السياسي.

4- المنهج المستخدم في البحث:

ينتمي هذا البحث الى البحوث الوصفية، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي باعتباره من المناهج الملائمة في مثل هذا النوع من البحوث، الذي يستهدف وصف خصائص موضوع البحث وصفاً شاملاً، حيث تعتمد في هذا على جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص النتائج.

5- مفاهيم ومصطلحات البحث:

- **الحركات الاجتماعية: (Social Movements) :**

الحركات الاجتماعية هي مجموعات منظمة تضع نصب أعينها هدفًا معينًا وتسعى إلى تحقيق هدفٍ مشترك، وربما تحاول هذه المجموعات أن تحدث تغييرًا، أو أن تقاوم التغيير وتتنوع أسباب الانضمام إليها بتنوع المشاركين فيها أنفسهم، وتتباين مستويات الحركات الاجتماعية ما بين محلية أو إقليمية أو وطنية أو عالمية.

واصطلاحا: تشير الحركة الاجتماعية الى"الجهد الملموس والمستمر الذي تبذله جماعة اجتماعية معينة من أجل الوصول إلى هدف أو مجموعة أهداف مشتركة، ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغير أو تدعيم موقف اجتماعي قائم[4].

كما تشير الحركة الاجتماعية إلى الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من الناس كممثلين عن قاعدة شعبية تفتقد إلى التمثيل الرسمي بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم التي تؤمن بها الحركة سواء كانت محلية أو اقليمية أو عالمية[5].

إجرائيا: يقصد بها قيام فئة اجتماعية معينة تربط بين أعضائها خصائص معينة كالجنس أو السن أو الحالة الاجتماعية، بتنظيم صفوفها وفق آليات متفق عليها وذلك للمطالبة بحقوقها أو للدفاع عن نفسها.

-تنمية الوعي السياسي:

مصطلح التنمية في اللغة العربية مشتق من (نمى) بمعنى الزيادة والانتشار، ونما نمياً ونماء، زاد وكثر، وربما قالوا ينمو نموء: وأنميت الشيء ونميته: جعلته ناميا. فالنامي مثل النبات والشجر ونموه .ونما الحديث ينمي: ارتفع . ونميته نشئنه ..والصحيح إن نميته رفعته على وجه الإصلاح

واصطلاحا: تعرف التنمية بأنها كل ما يفعله الإنسان لتحسين حياته وتطويرها للأفضل مستخدما في ذلك كل ما لديه من موارد ووسائل وأدوات وخبرات متاحة[6].

إجرائيا: تعرف التنمية بأنها عملية التغير الذي يحصل في البنية السياسية لرفع مستوى الثقافة السياسية للإفراد في المجتمع.

-الوعي السياسي: (Political Consciousness)

الوعي لغة :جاء في لسان العرب لابن منظور أن الوعي من الفعل وعى، حفظ القلب الشيء، وعى الشيء أي حفظ الشيء وفهمه[7]

والوعي هو ادراك الفرد لما يحيط به ادراكا مباشرا وينطوي الوعي على وقوف الفرد على فكرة جديدة وشعوره بحاجة الى المزيد من المعلومات عنها[8].

ويشير الوعي الى المعرفة والادراك او الاحتواء فوعا الشيء وعيا اي جمعه وحواه ووعي الحديث فهمه، يرجع اصل كلمة الوعي الى كلمة conscienta اللاتينية وهي كلمة مركبة من (con) و (science) وهذا المصطل حلا يعني معرفة الموضوع من طرف التفاعل فقط بل ان هذا الموضوع يعد مرجعا للفاعل نفسه ويقابل نفس الكلمة اي الوعي بالفرنسية كلمة (conscience)[9].

اصطلاحا : يعرف الوعي السياسي بأنه" مدى معرفة وإدراك واهتمام الناس بالقضايا والمؤسسات والقيادات السياسية على مختلف المستويات المحلية والدولية. ويرجع البعض إلى تعريف الوعي السياسي بأنه" عملية تطورية لاكتساب المعلومات والقيم السياسية ومن هذه المعلومات يكوّن الفرد فهما للمؤسسات والرموز والظواهر في البيئة السياسية من حوله، ليساعده هذا التصور في القيام بدور سياسي نشط. أي أن مرحلة الوعي تقود الفرد إلى مرحلة أكثر تقدما هي مرحلة الاهتمام والرغبة في متابعة المعلومات المتعلقة بقضايا البيئة السياسية؛ ليصل إلى مرحلة أكثر تقدما، تلك هي مرحلة المشاركة السياسية"[10].

فهو ادراك المرء لذاته ولما يحيط به ادراكا مباشرا وهو اساس كل معرفة ووفق المفهوم الوعي السياسي بشكل عام يشير الوعي الى العوامل المرتبطة بالبيئة الانسانية ومعرفة الانسان بتلك البيئة من جميع النواحي معرفة واعية بحيث يستطيع تحليلها ومعرفة نتائجها وتختلف التعاريف التي عرفت بهذا المفهوم على حسب اختلاف الايديولوجيا والبيئة للمجتمعات البشرية حيث يعطي كل مجتمع تعريف خاص للوعي السياسي حسب نوعية ذلك المجتمع[11].

ويعرف الباحث الوعى السياسي بأنه ما يوجد لدى الفرد من المعارف بالقضايا السياسية المتعلقة بالبناء الرسمي للحكومة، والمؤسسات، ورؤساء المؤسسات السياسية وطبيعة أدوارهم سواء كان على المستوى المحلي أو العالمي وهذه المعار فتكتسب بطريقة رسمية أو غير رسمية، ما يستتبع ذلك من اتجاهات ومعايير ودوافع للسلوك السياسي.

إجرائيا: يقصد بالوعي السياسي مدى إدراك الفرد للشؤون السياسية ومدى قدرته على تحليل وتغيير اتجاهاته وتنمية معارفه السياسية، من خلال الحركة الاجتماعية المنتظم فيها.

ثانيا- الاطار النظري للبحث:

1- الحركات الاجتماعية ومراحل تطورها:

تعتبر الحركات الاجتماعية أحد الظواهر التي برزت في الآونة الاخيرة على نطاق واسع داخل المجتمع الدولي، وتعد من بين أبرز أدوات التغيير الاجتماعي والسياسي، فقد أدى الطابع الاجتماعي الاحتجاجي لبعض جماعات المعارضة في النظم السياسية المعاصرة إلى اتجاه الباحثين لدراسة هذه الجماعات في إطار مفهوم الحركات الاجتماعية، إذ يرى هؤلاء الباحثين أن من أهم المظاهر المصاحبة لنشوء الحركات الاجتماعية، وجود سلوك جمعي أولي يعبر عن أساليب جديدة في الفكر والعمل الاجتماعي، ويتميز هذا السلوك بالنمو التلقائي للمعايير وأشكال التنظيم التي تسعى لإعادة تنظيم المجتمع، فالحركة الاجتماعية بمفهومها الواسع إذاً، هي عبارة عن تيار يدفع بجماعة ما الى الانتظام والتماسك بقصد التطوير من أوضاعها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية[12].

ولفهم الحركات الاجتماعية لابد من وقفة سوسيوتاريخية للجذور الأولى لانبعاث هذه الفعاليات ومراحل تطورها، وضمن هذا السياق يمكن تقسيم تاريخ الحركات الاجتماعية ومراحلها إلى ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى ما قبل 1968م:** وفي هذه المرحلة يكون هناك حالة عامة بين مختلف الأفراد تتمثل في السخط وعدم الرضا عن الأحوال السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وبالتالي يبدأ الناس بالاحتجاج والاعتراض وبشكل وعشوائي، ويظهر بين مختلف الأفراد حاجة إلي التعبير عن مطالبهم ووسيلة يتم من خلالها ممارسة كافة أنواع الأنشطة التي تساعد علي تحقيق تلك المطالب، وظهرت فيها اجتهادات منظري الحركات الجماهيرية، هذا بدون الإغفال عن التراث المتصل بالمجتمع المدني والصراع الطبقي العائد إلى كل من هيجل وماركس فضلا عن نتاجات منظري السلوكيات الجماعية المتأثرة ببارسونز.
- المرحلة الثانية ما بين 1968-1989م: في هذه المرحلة تبدأ الحركة في أتباع طابع تنظيمي، ودرجة عالية من المؤسسية؛ حيث يتم الاستعانة بمجموعة من الأفراد من ذوي

الخبرة، وتظهر أهداف الحركة التي تسعي إلي تحقيقها بشكل أكثر وضوحًا، وتتميز بالتوسع والتنوع، وبهذا تصبح الحركة أكثر تماسكاً وتتخذ أشكالاً متعددة وجديدة متمثلة، بصعود الحركات الطلابية في أوروبا وحركات السود في الولايات المتحدة الأمريكية المطالبة بحقوقها، وغيرها من الحركات مثل الحركات النسائية والحقوقية والبيئية والتي دفعت الباحثين إلى الاهتمام بزوايا جديدة ودوائر اوسع من الاهتمام. وكانت حركة الشباب بأوروبا عام 1968 قد شكلت لمرحلة جديدة طرحت فيها لأول مرة مطالب سياسية، لم يستطع احد أن يصنفها ضمن المطالب اليسارية[13].

- المرحلة الثالثة: وتتعلق بالفترة الزمنية الممتدة من 1989 إلى الوقت الحالي، وقد عرفت هذه المرحلة تطوير للمقاربات النظرية بهدف فهم التحولات التي تعرفها دينامية الحركات الاجتماعية وارتباطا بعولمة الحياة الاجتماعية التي أكسبت الحركات الاجتماعية أبعادا، وأنماط،وأساليب، وأنواع جديدة منها تلك المناهضة للعولمة والليبيرالية الجديدة[14].

وأمام المدى الواسع من تنوع الحركات الاجتماعية عبر مراحلها، وعلى مدى التاريخ، فقد تأتي هذه الحركات الاجتماعية من عدة منطلقات، فهناك بعض جماعات تسعى الى تحقيق إصلاحات اجتماعية داخل المجتمع، كإصلاح شؤون المرأة أو التعليم أو الصحة، وتسمى هذه الجماعات بالحركة الاجتماعية" Social Movements. ونوع ثان يهتم بالشؤون السياسية والانتفاضات الشعبية، وهذه تسمى ايضا بالحركات الاجتماعية، ونوع ثالث يهتم بالشؤون الدينية مثل حركات التطرف الديني إن صح التعبير، فهي ايضا حركات اجتماعية، وغيرها من الجماعات والحركات الاجتماعية الأخرى سواء كانت راديكالية أو محافظة أو ثورية أو رجعية، وبعض الحركات الاجتماعية الفردية، ولأنها متعددة القطاعات قد تفلت حتى من التصنيف السياسي المعتاد أو تشق عنه[15].

وبناء على ذلك يرى الباحث أن الحركات الاجتماعية تتسم بالشمول وتنم عن شكل أو صيغة من صيغ العمل الجماعي، وأن هناك كثير من التحركات وجداول الأعمال الاجتماعية والسياسية يمكن أن تتأهل أو تصنف كحركات اجتماعية، كما أن الأطراف المتمثلة في القاعدة الشعبية لهذه الحركات يمكن أن تتنوع في نمطها وتركيبها بداية من

أمهات عاملات يتجمهرن ويحتجون في صمت، وحتى المنظرين الاجتماعيين المثقفين، مروراً بالمتظاهرين المنخرطين في أعمال جماهيرية في شوارع المدن.

فالحركات الاجتماعية إذاً تمثل ثقافة معينة قد تكون اصلاحية للمجتمع أو مضادة متطرفة تتصارع مع القيم والمعايير الموجودة داخل المجتمع الاوسع. وتحدث هذه الحركات عادة نتيجة عدم الرضا عن الاوضاع الراهنة في المجتمع، بهدف إحداث تغيير داخل البناء الاجتماعي. ومن هنا جاء الاهتمام بالحركات الاجتماعية وبشكل أكثر دقة بقيادات هذه الحركات التي استطاعت أن تفرض نفسها داخل فضاء عام شديد الانتقائية، فطرحت بدائل حقيقية لفئات واسعة من أفراد المجتمع ممن وجدوا أنفسهم خارج دوائر الفعل المؤسسي المدني أو السياسي فعادوا إليه من باب الحملات الشعبية والاحتجاجات الاجتماعية التلقائية والمنظمة على حد السواء، فالواضح أنه ومن خلال تتالي موجات الاحتجاج الاجتماعي وتنوع أشكاله، أن عديد الحركات الاجتماعية قد بلغت مرحلة متقدمة من النضج والفاعلية حتى غدت مكوناً أساسياً من مكونات اللعبة السياسية وقوّة تعديلية تراقب أداء الدولة والمؤسسات وتحرجها عبر ما اكتسبته على مدى سنوات من خبرات ميدانية وقدرات تنظيمية وإمكانيات هائلة تجاوزت بواسطتها قدرات الأحزاب السياسية والمؤسسات والمنظمات المدنية[16]، وعلى الرغم من أن مفهوم الحركات الاجتماعية ليس بمفهوم جديد في الحقل السوسيولوجي، إلا أن دلالاته اتسعت، فأنتجت العديد من التعاريف، تختلف باختلاف مرجعيات كل باحث وباختلاف أشكال وأنواع هذه الحركات، وكذا بتعدد الخصوصيات التاريخية والثقافية للمجتمعات المنتجة لها.

فإذا كان المفهوم العام للحركات الاجتماعية يشير الى سلسلة الافعال والجهود، التي يقوم بها عدد من الاشخاص من أجل تحقيق هدف معين، أو مجموعة أهداف مشتركة. ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغيير موقف اجتماعي قائم، فإن من بين أشهر المحاولات لتعريف وتحديد مفهوم الحركات الاجتماعية، محاولة" لورانز فون شتاين L.V.Stein " في كتابه تاريخ الحركات الاجتماعية في فرنسا ما بين 1789-1850 «كتعريف للجهود المبذولة في الثورة الفرنسية من أجل التغيير وبناء المجتمع، واستخدم مفهوم الحركات

الاجتماعية للإشارة الى محاولات البروليتاريا اكتساب القوة الاقتصادية والسياسية، متفقاً في ذلك مع كارل ماركس."ويعرفها (G.Rocher) على أنها تنظيم مهيكل ومحدد، له هدف علني يمكن في جمع بعض الأعضاء للدفاع عن قضايا محددة، ذات طبيعة اجتماعية عموما أما " ألان تورين"(A.Touraine) فيذهب إلى القول بأن الحركات الاجتماعية، عبارة عن فعل خاص يؤشر على سلوك جمعي لفاعلين من جماعة معينة تناضل ضد جماعة أخرى من أجل القيادة الاجتماعية[17].

ولعل من بين أبرز وأهم المحاولات الحديثة لتعريف الحركات الاجتماعية يمكن الإشارة الى الدراسة التي قام بها "رودولفهيبرل" (Rudolf heberle) تحت عنوان "الحركات الاجتماعية مدخل في علم الاجتماع السياسي"، إذ كان الهدف الذي يسعى إليه هو تطوير نظرية علمية مقارنة عن الحركات الاجتماعية من خلال الإطار الأشمل لعلم الاجتماع العام، وهي القضية التي آمن بها "هيبرل" والتي مؤداها أن الخاصية المميزة للحركة الاجتماعية هي" أنها تهدف إلى إحداث تغيرات جذرية في النظام الاجتماعي العامل اسيما في مجالات توزيع الثروة وعلاقات العمل، "لكنه رفض تصور "شتاين" للحركة الاجتماعية على أساس أنها حركة للبروليتاريا في المجتمعات الصناعية، ومن ثم وسع "هيبرل" من مفهوم الحركة الاجتماعية لتشمل حركات الفلاحين والحركات الوطنية وغيرها من الحركات الاجتماعية الاخرى.

وبالعودة إلى التعريف السوسيولوجي للحركات الاجتماعية نجد أن هذا المفهوم الذي ولد في أحضان المجتمعات الأوروبية خلال فترات سابقة من تاريخها، قد تطور عبر الزمن ليشهد تراجعا متواصلا لما كان يحتويه في البداية من أبعاد صراعية وطبقية مقابل تزايد أبعاده الاجتماعية المحلية والفئوية، وهو تطور لا يمكن إدراك أبعاده المختلفة إلا عندما ننتبه إلى ما صار يخترق المجال العام من اختلافات أفقية يرتبط بعضها بما هو عرقي أو جهوي أو محلي، ويحيل بعضها الآخر إلى ما هو جندري أو فئوي، وهي اختلافات تطرح في كل الأحوال قضية العدالة كقضية إنسانية عامة.

وفي هذا السياق تعرف موسوعة علم الاجتماع الحركات الاجتماعية على أنها الجهود المنظمة التي يتم بذلها من قبل مجموعة من الناس المؤثرين بهدف تغيير جانب ما أو اكثر من المجتمع[18].

كما يشير مصطلح الحركة الاجتماعية أيضاً إلى "الجهد الملموس والمستمر الذي تبذله جماعة اجتماعية معينة من أجل الوصول إلى هدف أو مجموعة أهداف مشتركة، ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغير أو تدعيم موقف اجتماعي قائم"، كما يعرفها "إريك نوفو Eric Neuveu" على أنها "تعبئة النساء والرجال حول الآمال، والعواطف والمصالح وهي كذلك وصفة ممتازة حتى نضع للنقاش الرهانات الاجتماعية للبحث حول العدل واللا عدل، كما أنها مناسبة أحيانا لتحريك المجتمع والسياسة للتسجيل في الذاكرة الجماعية"[19] وتأسيسا على ذلك يمكن تلخيص كل التعريفات السابقة في" الحركة الاجتماعية هي تلك الجهود الجماعية التي تهدف إلى إقامة أوضاع جديدة في المجتمع، أو استبدال بعض الجوانب من أساليب معيشته بأساليب أخرى جديدة "، وتكمن بذور الحركة الاجتماعية عادة في أجواء القلق والاضطراب الذي يسود المجتمع والتي توحي بضرورة التطلع إلى تحقيق أمل الجماعة في حياة أفضل، وتكون الحركة الاجتماعية في بداية نشأتها ضعيفة التنظيم، ينقصها التحديد الواضح من حيث الشكل والأهداف، ولكنها لاتلبث أن تأخذ الطابع المنظم من حيث القيادة وتقسيم العمل والقيم والأهداف كما تكتسب كل حركة اجتماعية وهي في طور النشأة ثقافتها وتنظيمها المميز عن غيرها من الحركات الاجتماعية الأخرى إن إيجاد تعريف محدد للحركات الاجتماعية يثير الكثير من الاختلافات والجدل، نظراً لتعدد المقاربات والمنطلقات النظرية والمنهجية له، إلا أن الاختلاف لا يبدو محتدما حول تحديد خصائصها المحتملة ، بالرغم من أن مجمل النقاش الذي أثير حول نحت مفهوم موحد وواضح للحركة الاجتماعية. فأن أغلب التعاريف تؤكد أن الأمر متصل بجهود جماعية مقصودة، وأن الأمر يتصل أيضا بوجود معايير مقبولة اجتماعيا ومن الممكن أن يتحقق في صددها نوع من الإجماع في شكل تضامن وتأييد مطلق أو تعاطف نسبي.

2- وظائف الحركات الاجتماعية:

للحركات الاجتماعية ثلاث وظائف أساسية قام بتحديدها عالم الاجتماع الفرنسي "جي روشيه" تتمثل فيما يلي:

–الوساطة: تلعب الحركات الاجتماعية قبل كل شيء دور الوسيط بين مجموعة من الناس منجهة والأبنية والحقائق الاجتماعية من جهة أخرى، وقد تنقسم هذه الوساطة إلى عدة مستويات منها، أنها تعمل على دفع أعضائها لفهم طبيعة المجتمع والأبنية الاجتماعية، فهي تفسر لهم عدداً من الحقائق الاجتماعية وذلك بهدف الدفاع عنه أو نقدها أو لاقتراح تغييرها، ومن هذا الجانب نلاحظ أن الحركات الاجتماعية تلعب دور المنشئ الاجتماعي عن طريق نقل الحقائق الاجتماعية لأكبر عدد من الناس. هذا من جهة، ومن جهة ثانية تعمل الحركات الاجتماعية انطلاقاً من مبدأ الوساطة على إيجاد مشاركة قوية في المجتمع الحضري الصناعي الذي يتطلب أنماطً من المشاركة الجماعية أكثر تعقيداً مما هو عليه الحال في المجتمع التقليدي، وهذا ما أشار إليه "دوركايم" بشكل جلي في كتابه في تقسيم العمل الاجتماعي، فقد أوضح أهمية التجمعات الوسيطة التي تعمل على تدعيم تكامل الأشخاص في المجتمعات المعقدة، وهي حسب رأيه من ضرورات الترابط والتضامن العضوي. أما الأمريكي "دانييل ليرنز" فقد بين بكل وضوح كيف أن الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث يتطلب من افراد المجتمع المعني اكتساب استعدادات جديدة تسمح لهم بالتكيف والمشاركة في أنماط أكثر تعقيداً. وإذا نظرنا إلى الحركات الاجتماعية في المجتمعات الجماهيرية فإننا نجدها قد أصبحت من أهم التجمعات الوسيطة التي يلجأ إليها الأفراد لحماية مصالحهم والدفاع عن أفكارهم.

–الضغط: وفي المقام الثاني نجد تأثير الحركات الاجتماعية في التطور التاريخي للمجتمعات، وذلك من خلال الضغط الذي تمارسه على الأشخاص الذين بيدهم مقاليد الحكم، كما تمارسه على نخب أو صفوات القوة، ويمكن للحركة الاجتماعية أن تمارس أيضاً ضغوطها بطرق عديدة أهمها حملات الدعاية والنشر والتوعية لكسب الرأي العام كما قد تستخدم في ذلك التهديدات[20].

3– خصائص الحركات الاجتماعية:

تتسم الحركات الاجتماعية بعدد من الخصائص والسمات التي تميزها عن غيرها من كافة اشكال التنظيمات والتشكيلات السياسية الأخرى، كما أن الحركات الاجتماعية أيضا تنقسم إلى حركات اجتماعية قديمة وحركات اجتماعية جديدة لكل منهما سماتها التي تميزه عن غيره،وتتمثل تلك الخصائص فيما يلي:

– الارتباط بالتغيير الاجتماعي،وهذا ما دفع عدد من الباحثين إلى القول بأن الحركات الاجتماعية لا تتناول أنشطة الناس كأعضاء في جماعات مستقرة لها قيمها وبناءها، وإنما تتناول جماعات غير مستقرة، وأحيانا تتجه إلى التغيير في الاوضاع القائمة، وهذا ما يعنى أن التجديد لا يتحقق من تلقاء نفسه مهما كانت الاسباب متوفرة وانما يتحقق بقيام حركة اجتماعية تحدد اهدافها التي تسعى من خلالها لإحداث التغيير المنشود.

–**العمل الجماعي:** فالحركة الاجتماعية تنطوي بلا شك في إطار عمل جماعي منظم. وتكون قادرة على خلق مصلحة وجذب عدد كبير من الأفراد.

–**البناء الفكري المتميز:** إذ تتسم الحركات الاجتماعية بأنها حركات واقعية تقوم على جهود تتسم بالوعى والاحساس والرغبة في تغير الوضع القائم، وهذا البناء الفكري المتميز يتمثل في الرؤية والايدلوجيا والبرنامج الذى تسعى الحركة من خلالها، إلى تحقيق أهدافها فيه.

–**التضامن الداخلي لأعضاء الحركات الاجتماعية**،وينعكس ذلك من خلال علاقة القادة والأعضاء، وقوة الانتماء الذى يشعر به أعضاء الحركة تجاه الحركة والرغبة والحماس في تحقيق أهداف الحركة.

– **الاستمرارية وسرعة الانتشار:** إذ تختلف الحركات الاجتماعية عن غيرها من التنظيمات وكافة اشكال التجمعات الاجتماعية الاخرى في انها عادة ما تستمر لفترة طويلة نسبيا، مثل الحركة النازية والشيوعية والقومية العربية[21].

4–أهم الاتجاهات النظرية المفسرة للحركات الاجتماعية:

بالرغم من جدة التعاطي العملي مع موضوع الحركات الاجتماعية، فقد تمكن عدد من الباحثين من بناء نظريات قائمة بذاتها وفي هذا السياق يمكن تلخيص أهم النظريات والمقاربات الآتية:

1-**الاتجاه الماركسي:** يرى هذا الاتجاه أن الحركات الاجتماعية هي ذلك الحراك الجماهيري الذي ينشأ نتيجة للصراع الطبقي ولصراع المصالح المادية (الاقتصادية، الاجتماعية) والتي تهدف إلى التغير في الأوضاع القديمة وبهذا المعنى فإن المقاربة الماركسية تنظر للحركات الاجتماعية بكونها تنشأ نتيجة للظروف اقتصادية واجتماعية قاسية والتي تدفع طبقة من الطبقات لتوحيد صفوفها لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التقدم الاجتماعي لجميع أفراد تلك الحركة، وانطلاقا من فكرة التغير فإن نشاط الحركات الاجتماعية، حسب الماركسية ينطوي على السعي لتغيير القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي الذي يقوم عليها، الأمر الذي يترتب عليه توازنات جديدة وقوى وأشكال جديدة للملكية والسلطة.وينطلق هذا الاتجاه من دراسة الواقع الاجتماعي للحركات الاجتماعية من واقع أن الحركة الاجتماعية محكومة بجوهر الإنسان الذي يكمن في منظومة علاقات الانتاج الاجتماعية، والتي تعتمد على شكل الملكية لوسائل الانتاج وأشكال توزيع الثروات، وذلك من خلال الصراع بين الطبقة العاملة (البروليتاريا) المقهورة والمستغلة من الطبقة الرأسمالية (البورجوازية) المسيرة، الأمر الذي سيقود انتصار الأولى على الثانية بهدف القضاء على الطبقات في المجتمع. ومنه يمكننا القول أن الاتجاه الماركسي في تناوله نشأة الحركات الاجتماعية وظهورها يطابق بين مفهومي الحركة الاجتماعية والطبقة ويجعل التناقض بين قوى الإنتاج والصراع بين الطبقات والذي يهدف إلى القضاء على الطبقة المسيطرة والوصول إلى حالة مجتمع بلا طبقات.

2-**الاتجاه البنائي:** انطلاقا من الفكر البنائي الوظيفي، ظهرت العديد من النظريات التي تتناول الحركات الاجتماعية والتي تفسر أسباب وظروف نشأتها وتطورها ولعل من بينها:

- **نظرية السلوك الاجتماعي:** تعود إلى سنوات الخمسينات من القرن العشرين حيث انطلق من خلالها دراسة وتحليل الحركات الاجتماعية وتستند هذه النظرية في تفسيرها **للحركات** الاجتماعية خلاصات علم النفس الاجتماعي وسيكولوجية الجماهير، كما أنها تربط ميلاد الحركات الاجتماعية بحدوث مظاهرات وأشكال من "الهيستيريا الجماعية" حيث تنتقل العدوى الجماعية، بمعنى أن الحركات الاجتماعية وفقا لهذا الفهم تنطوي على ردود فعل ليست

بالضرورة منطقية تماما في مواجهة ظروف اجتماعية غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين مختلف المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن تلك الحركات الاجتماعية تظهر فيما يسمى بالمجتمعات المريضة، فهي تتضمن اشكال من المشاركة السياسية والاجتماعية[22].

ويعتبر هذا الاتجاه أن نشأة الحركات الاجتماعية ترجع بالأساس إلى الاستجابة العاقلة لتوترات عنيفة في المؤسسات الاجتماعية والتي تؤثر على مجمل النظام الاجتماعي والاقتصادي وتهدد وجوده واستقراره، وبهذا المعنى فبروز الحركات الاجتماعية إنما يشكل انعكاسا للمجتمعات المريضة والتي تعاني من وجود خلل في مؤسساتها، لأن المجتمعات السليمة، إنما تتواجد فيها الأشكال الصحية للمشاركة السياسية والاجتماعية.

- **نظرية الحرمان النسبي:** تفسر هذه النظرية بروز الحركات الاجتماعية ونشأتها استنادا إلى شعور الأفراد بالحرمان من جراء إحساسهم بالتناقض بين التوقعات المشروعة والواقع أو ضمن المقارنات بين أحوالهم في الماضي والحاضر، أو ما بين أنفسهم والآخرين، فيشعرون بالرضا إذا ما كانوا أفضل حال، وبالسخط والإحباط إن ما كانوا أسوء حالا ومنه يتحول السلوك إلى حركات اجتماعية.

- **نظرية تعبئة الموارد:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الحركات الاجتماعية هي استجابة منطقية في مواجهة مواقف جديدة طرأت على المجتمع حديثا، وتعتبر فرصة لانتقال المجتمع من الوضع الحالي ولا ينظر أصحاب هذا الاتجاه للحركات الاجتماعية على أنها مصدر من مصادر الخلل في المجتمع بل كجزء من العملية السياسية والنظام السياسي نفسه وتسعى إلى الوصول إلى الصورة الأفضل ويتم ذلك من خلال قيام تلك الحركات بتعبئة الموارد وتوظيفها لصالح المجتمع وتطوره.

- **نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة:** تطورت هذه النظرية في أوروبا لتبرير مجموعة من الحركات الجديدة التي عرفتها الستينات والسبعينات، وتنظر هذه النظرية للحركات الاجتماعية كفعل اجتماعي عاكس لتناقضات المجتمع الحديث بسبب العولمة والبيروقراطية المفرطة، ويعتبرون أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية الجديدة هي نتيجة ظهور

تناقضات اجتماعية جديدة والمتمثلة في التناقض بين الفرد والدولة وهو الدافع من وراء انتقال هذه المقاربة من المصالح الطبقية إلى المصالح الغير طبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية العالمية،وهي تهتم في الغالب بتطوير الهوية الجماعية والمراهنة على الفئات الوسطى بدلا من الطبقة العاملة.وما يميز هذه النظرية هو ابتعادها عن إطار الطبقة، ويشكل المكون الثقافي فيها جوهر العمل والنشاط، حيث يركز على الهويات والقيم التي تبتعد عن تلك الأبعاد الاقتصادية التي دعت إليها الحركات الاجتماعية التقليدية[23].

وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن تكوين الحركات الاجتماعية الجديدة لا يتأسس بالضرورة على إطار إيديولوجي واحد يجمع بين أفراد تلك الحركة وإنما الأهم هو المزج بين القضايا الاجتماعية العامة والخاصة بالشكل الذي يمكنها من تحقيق الهدف العام والمتمثلة في محاولة تلخيص حالة الاغتراب الذي يعيشونها. فضلاً عن ذلك فإن الحركات الاجتماعية تتفاوت في مراحل تكوينها وتطورها وفي أسلوب تنظيمها. فبعض الحركات قد يتبنى أسلوباً تنظيمياً فضفاضاً، وبعضها الآخر قد يعتمد على تنظيم هرمي دقيق ومحكم.

نظرية براديغم الفعل الهوية: تعتبر هذه النظرية الحركات الاجتماعية ديناميات اجتماعية حائلة دون الركود أو الثبات الاجتماعي ؛ فهي أفعال احتجاجية تروم التغيير ومقاومة جميع إمكانيات التكريس وإعادة إنتاج القائم من الأوضاع، وهو ما يجعل منها ممارسات ضد الهيمنة. فأنصار هذه النظرية يؤكدون أن المجتمعات البشرية سائرة علي درب الانتقال من الشكل القديم للرأسمالية الصناعية إلي مجتمع مرحلة ما بعد التصنيع القائم علي "البرمجة" ويتميز هذا النوع من المجتمع بأنواع أخرى من العلاقات والصراعات الطبقية، حيث تسيطر فيه طبقة التكنوقراط. وعليه، يلح أنصار هذه النظرية علي أن المجتمع المبرمج والموجه من جانب التكنوقراط يبخس دور الطبقة العاملة ويحد من فعاليتها في صناعة التغيير لهذا ينبغي، وفقا لهذا البراديغم النظري فهم الحركة الاجتماعية كفعل ضد الهيمنة من أجل تحسين الهوية، وأن الحركات الاجتماعية في طبيعتها القديمة والجديدة تفترض وجود صراع حول مصالح الدفاع عن الحقوق، ونظرا لكون العلاقات الاجتماعية قائمة على الصراع

الدائم بين من يملك ومن لا يملك، فغن الصراع الطبقي يتواصل ويمهد الطريق الى إنبثاق الحركات الاجتماعية[24].

وبالإضافة الى ذلك فإن من بين المساهمات السوسيولوجية الحديثة التي أهتمت بتحليل وتفسير الحركات الاجتماعية، مساهمة" بيار بورديو" وهو واحدا من أهم المفكرين الذين ساهموا في توسيع دائرة النقاش والتحليل حول الحركات الاجتماعية التي عرفتها فرنسا والعالم من انتفاضة الشباب في أوروبا سنة 1986، فمنذ ذلك التاريخ استمر "بورديو" في الاهتمام بتفاصيل هذه الحركات، إلى الدرجة التي صار فيها اسمه مرتبطا بحركات مناهضي العولمة، ليس كباحث فقط وإنما كمنظر، فهو يشكل مع "شومسكي وأنطونيو نيغري وتيار" أبرز المنظرين للحركات الاحتجاجية المناهضة للعولمة،وقد اهتم "بيار بورديو" بتناول أنماط السيطرة الاجتماعية بواسطة تحليل مادي للنتاجات الثقافية وذلك في إطار إبراز آليات إعادة الانتاج المتعلقة بالبنيات الاجتماعية، وهو يركز في تحليله للحركات الاجتماعية إلى ما بلوره من مفاهيم وأطروحات بخصوص الحقل، والرأسمال، والعنف والمثقف الجمعي، فأدوات التحليل التي اعتمدها "بيار بورديو" تفيد في فهم ديناميات الحركات الاجتماعية، خصوصا عندما يتم تمثلها كحقول صراعية في نزاع وتنافس مستمر مع مؤسسات الهيمنة والاحتواء.

ودعا بورديو إلى "حركة احتجاجية أوروبية" تكون خطوة أولى وهي حركة تفترض مزيدا من الالتزام والانخراط الايجابي للنقابات والحركات الاجتماعية والمثقفين والذين لا بديل أمامهم لمواجهة إكراهات العولمة واقتصاد السوق غير إبداء الرفض والاحتجاج ماديا ورمزيا دفاعا عن الاجتماعي وذلك بإبداع قنوات جديدة لمواجهة الرأسمالية العالمية التي مزجت بين التكنولوجيات الحديثة وسلطة رأس المال وهو يمنحها إمكانيات قصوى للهيمنة والتأثير داعيا بقوة إلى تحصين العلاقات والممارسات الاجتماعية[25].

5-الوعي السياسي ومدى أهميته بالنسبة للفرد:

يعتبر الوعي السياسي أحد فروع الوعي الشامل والمتكامل الذي يعد مستوى من مستويات الوعي،فإذا نظرنا الى موضوع الوعي بصفة عامة من وجهة نظر شمولية، فإننا نرى أن دراسة الوعي تشمل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة، وهو ما يشير

الى أن الوعي هو حصاد ادراك الناس وتصوراتهم للعالم المحيط بهم، ويتيح الوعي عامة والوعي السياسي خاصة للأفراد إدراك ومعرفة الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي يكتسبها الافراد من خلال عدد من الوسائل الكفيلة بتشكيل وتنمية وعيهم السياسي، ولعل من بينها الحركات الاجتماعية التي باتت تلعب دوراً محورياً في عملية التنشئة السياسية، فعن طريقها يتم غرس القيم السياسية لدى الافراد.والوعي السياسي بالمفهوم الاصطلاحي يعبر عن رؤية الأفراد للنظام السياسي القائم والعمليات السياسية والممثلين السياسيين وأهداف وبرامج التنظيمات والأحزاب السياسية ومواقفهم منها، أي أن الوعي السياسي هو ما يوجد لدى الفرد من معارف سياسية بالقضايا والمؤسسات والقيادات السياسية على المستوى المحلي والدولي[26].

وفي هذا الاطار حدد "جونازلير" ثلاث مراحل للوعي السياسي هي: المرحلة الأولية، والمرحلة الوسطى، والمرحلة التكاملية، ويعتمد الوعي السياسي على مقومات يمكن على أساسها تصنيف الفرد ضمن مرحلة معينة من مراحل الوعي السياسي، ومن أهم مقومات الوعي السياسي عمر النظام ومدى الاستقرار السياسي، والثقافة السياسية للفرد وتصنيف الدولة ضمن الدول النامية أو الدول المتقدمة، وطبيعة الحكم هل هو ديكتاتوري أو ديمقراطي[27].

وانطلاقاً من ذلك يعرف "باتزر" و"ماركوتيز "الوعي السياسي بأنه "قدرة الفرد على توظيف ما لديه من معلومات للوصول للقرار بشان قضية ما والتعبير عن ذلك في استقصائيات الراي العام وفي نفس السياق يعرفه" جونزيلر "على انه تلقي الفرد وفهمه للرسائل انطلاقا من بيئتهم السياسية، وترى الدكتورة " شيماء ذو الفقار" بان الجمهور العام مختلف ومتباين من حيث درجة الاهتمام بالسياسة والشؤون العامة وان متوسط مستويات المعرفة تميل عامة الى الانخفاض وهنا يكون قد ربطت اهتمامات الفرد بمستوى المعرفة[28].

ويرى " علي سليم" ان الوعي السياسي هو شكل من اشكال الوعي الاجتماعي يرتبط مباشرة بالسياسة وهو يشمل مجموع النظريات والمواقف والافكار السياسية والاجتماعية التي ترتبط مباشرة بالممارسة السياسية والتي تكون دائما في اطار تنظيمي رسمي[29].

وهناك من تناول مفهوم الوعي السياسي بالتركيز على مكوناته وطرق اكتسابه، حيث عرف بأنه" مجموع الأفكار والمعلومات المختلفة التي تكتسب من خلال الثقافة السياسية، والتي تنتقل للفرد عبر عملية التنشئة السياسية بواسطة المؤسسات الاجتماعية المختلفة، ويشار أيضاً إلى الوعي السياسي بأنه إدراك الشخص العادي بأنه عضو في المجتمع، ويمكن أن يكون له دور فعال، ويعرف أن له حقوقاً وعليه واجبات، وبهذا فإن الوعي السياسي يعد جزءاً من الثقافة السياسية التي تعني (معارف–اتجاهات– قيم–مشاعر– ممارسات[30].

كما يعرف الوعي السياسي بانه "معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته وما يجري حوله من احداث ووقائع وكذلك قدرة ذلك المواطن على التصور الكلي للواقع المحيط به كحقيقة كلية مترابطة العناصر و ليست كوقائع منفصله واحداث متناثرة لا يجمعها رابط، بالإضافة الى قدرة المواطن على تجاوز خبرات الجماعة او الجماعات الصغيرة التي ينتمي اليها ليعايش خبرات و مشكلات المجتمع السياسي الكلي"[31].

ويرى بعض الباحثين أن الوعي السياسي هو" العملية التي يستطيع الإنسان عن طريقها معرفة العالم وتغييره والتي بمقتضاها يصبح المواطنون على دراية بالوضع الذي يعيشون فيه، وموضع الأفراد والجماعات الأخرى بالنسبة لهم، كما يقصد به حصاد إدراك الناس وتصوراتهم للعالم المحيط بهم من علاقات بالطبيعة والإنسان وبالأفكار وهو إدراك وتصور يتحدد بحالة بنائية لمجتمع معين، بمعنى أن الوعي له طابعه التاريخي والبدائي[32].

ويتضح مما سبق أن معظم التعريفات التي تناولت الوعي السياسي تشترك في أن الوعي يشمل على مجموعة من المفاهيم والأفكار والمعارف التي تسهم في تشكيل الثقافة السياسية للمجتمع والتي

يكتسبها الفرد بدوره كعضو من أعضاء ذلك المجتمع، وتلك الثقافة هي التي تمكن الفرد من فهم الأحداث السياسية الواقعة في مجتمعه المحلي والمجتمع الإقليمي والدولي، حيث يقوم بتحليلها وتفسيرها وفق المنهج العلمي، ومن ثم يتمكن من تكوين وجهة النظر الخاصة به والتي يقوم بالدفاع

عنها بالوسائل السلمية والمشروعة، كالمشاركة في المناقشات السياسية، وتقديم الشكاوى، والوعي السياسي معرض للتغيير والتبديل وفقا للواقع السياسي كونه يجري في حركة دائمة ومستديمة ففي كل فترة زمنية افكار ومشاريع تطرح على شعوب العالم وتؤثر في وعيهم السياسي .ونستخلص من التعريفات السابقة إلى أن الوعي السياسي يتكون من عدة عناصر تتمثل في:

- مجموعة من المعارف والأفكار والمفاهيم السياسية المرتبطة بالقضايا والأحداث للواقع المحيط، والمؤسسات والقضايا والقيادات السياسية على المستوى المحلي والقومي والعالمي.
- ممارسة سياسية تجعل لدى الفرد القدرة على الوصول للحقائق.
- إدراك للواقع السياسي والتاريخي للمجتمع، وإدراك المواطنين لدورهم في صنع القرار.
- تصور كلي لحقيقة كلية مترابطة العناصر وليس كوقائع منفصلة وأحداث متناثرة لايجمعها رابط.
- المشاركة في العمليات السياسية المختلفة من خلال وسائل مشروعة.

واستناداً على ذلك يرى الباحث أن الوعي السياسي يمثل مجموعة من المعارف والأفكار والمفاهيم التي تتكون لدى أفراد المجتمع على المستويين المحلي والعالمي، والتي تشكل الثقافة السياسية للمجتمع أو قد تكون نتيجة لها، وهو يعكس مستوى إدراك أفراد المجتمع لواقعهم السياسي ويمكنهم من تفسير وتحليل الأحداث السياسية والتاريخية، والتأثير في صنع القرار السياسي من خلال المشاركة في العملية السياسية بالوسائل المشروعة.

6-اهمية تنمية الوعي السياسي:

إن أهمية تنمية الوعي السياسي تنبع من أهمية وخطورة السياسة في حياة البشر، وأن من أهم الاحتياجات الفكرية للإنسان هو تنمية وعيه السياسي، ورفع مستوى ذلك الوعي خاصة إذا ما علمنا أنه كلما كان الوعي السياسي العام في مجتمع ما مرتفعاً، قلت (مثلاً) إمكانية وجود ما يسمى بالفساد السياسي في المجتمع، والعكس صحيح. وهذا يوضح الأثر الإيجابي للوعي السياسي في رقي الأمم وتقدمها، كما تتمثل اهمية الوعي السياسي في كونه

المدخل الرئيسي للتعامل مع العصر من منطلق الارتكاز على قاعدة متينه للانطلاق نحو المستقبل بلا خوف.وتتضح اهمية الوعي السياسي من خلال النقاط التالية :

- يعمل الوعي السياسي العلمي على تحليل الأحداث بصورة موضوعية علمية بعيدة عن العواطف وتأثيرات البيئة في رصد عوامل التخلف، كما يساعد الوعي السياسي الإنسان على تحليل الأمور السياسية من زوايا متعددة، فالوعي السياسي بالواقع المجتمعي يقلل من التدخلات الخارجية، والعوامل التآمرية[33].
- يساعد الوعي السياسي في القضاء على الاستبداد السياسي الذي يعد من أهم المشاكل وأخطر الأزمات التي تمر بها أغلب المجتمعات.
- يدفع الوعي السياسي الى متابعة الأحداث السياسية الجارية بفهم وادراك صحيح عن طريق الصحف والاذاعات المحلية والاجنبية.
- الوعي السياسي ضرورة لخلق جيل متعلم قادر على خدمة مجتمعه والقيام بدوره في البناء والتقدم. فأهمية الوعي السياسي يعد من ضرورات الحياة في هذه ذلك لأن تكوين وعي سياسي شعبي حول الإحداث والقضايا المصيرية الحيوية تساعد على تطوير هذه المجتمعات وتمهل الطريق أمام مؤسسات المجتمع المدني للعمل في داخل تلك المجتمعات[34].

7-دور الحركات الاجتماعية في تنمية الوعي السياسي:

تمثل الحركات الاجتماعية ظاهرة تبعث على الاهتمام بوصفها أحد أشكال العمل السياسي، ولها دور فعال في تحديد صياغات الواقع السياسي الداخلي للمجتمعات الانسانية، وخاصة للشعوب التي خضعت للاستعمار والاحتلال وقد لعبت الحركات الاجتماعية دوراً مهماً في عملية التحرير لكثير من الشعوب المستعمرة من جهة ومن جهة أخرى مثلت الحركات الاجتماعية أداة فعالة ومؤثرة في عملية التغير والبناء للواقع الاجتماعي والسياسي السائد[35]. ولعل ما قدمته الجماعات "الافتراضية" من خلال شبكات التواصل الاجتماعي والتي تعتبر أحد أشكال الحركات الاجتماعية من وجهة نظر الباحث، من تغيير الواقع السياسي في العديد من البلدان، إلا دليل على دور الحركات الاجتماعية الواضح في عملية

التغيير السياسي، فقد نجحت تلك الحركات في تطوير قدراتهم التنظيمية والحركية، وقاموا بتطوير وعيهم السياسي والثقافي خارج الأطر التقليدية لمؤسسات التنشئة السياسية الاخرى.

ومن أهم العوامل المؤثرة في تشكيل وتنمية الوعي السياسي لدى الافراد نوع الثقافة السياسية المقدمة من خلال الحركات الاجتماعية التي تعمل على تكريس ثقافة المشاركة التي تؤدي لتكوين اتجاهات إيجابية تجاه الموضوعات السياسية في المجتمع، فعلى الصعيد المحلي مثلاً لعبت الحركات الاجتماعية دوراً بارزاً في تشكيل اتجاهات الرأي العام اتجاه مختلف القضايا وخاصة السياسية[36].

لقد أصبح دو الحركات الاجتماعية يمثل أساساً مهماً في تنمية الوعي السياسي للمجتمع في تحديد أهدافه وتنصيب البرامج التنموية، وتعمل على تفعيل الطاقات المتوافرة لدى الافراد من أجل تقبلهم للتغيير.ومن هنا يتجلى دور الحركات الاجتماعية باعتبارها قناة لكل فرد أو مجموعة أو شريحة تربطهم مصلحة أو هدف، يمكن من خلالها أن يشاركوا باتخاذ القرارات العامة وتنفيذها وتقييمها على اعتبار أنهم جزء لا يمكن تجاهله في المجتمع. ويأتي دور الحركات الاجتماعية في تحقيق المشاركة السياسية من خلال التوعية بعمليات المشاركة والطرق الواجب اتباعها لإيصال أفكار ومطالب الأفراد والتعريف بالالتزامات والواجبات التي تفرضها عملية المشاركة السياسية. وعلى هذا الاساس تلعب الحركات الاجتماعية ايضاً دوراً في ترويج ثقافة المشاركة في الانتخابات، حيث يشعر الأفراد من خلال انضمامهم لتلك الحركات بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياستها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح، والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود، بل تشجعهم الحكومة على التحرك المستقل بحرية.

إن الحركات الاجتماعية تتميز بأنها لا تسعى لامتلاك مؤسسات السلطة، ولا تزاحم الاحزاب السياسية في مجال نشاطها، بل تأمل في ترسيخ نمط فعال من المشاركة

الاجتماعية، على المستويات المحلية، وذلك لغرض التأثير على سلطات صنع القرار، كما تسعى الى تحسين مواقع الفئة الاجتماعية عبر تنمية الرغبة لديهم في المشاركة السياسية وهو هدف تسعى اليه الحركات الاجتماعية من خلال تربيته سياسيا على العناصر التالية:

- الاهتمام السياسي: ويندرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام أو متابعة الاهتمام بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية ، حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل، وتزداد وقت الأزمات أو في أثناء الحملات الانتخابية(37).
- المعرفة السياسية: والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي مثل أعضاء المجلس المحلي وأعضاء مجلس النواب والشورى بالدائرة والشخصيات الوزارية.
- التصويت السياسي:ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت.
- المطالب السياسية: وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية.

وإذا كانت المشاركة السياسية هي عنصر حيوي من العناصر التي تقوم عليها عملية التنمية السياسية في المجتمع، فإن ذلك يعني أن الحركات الاجتماعية تستطيع أن تسهم بدورها في دفع المواطنين نحو المزيد من المشاركة في الواقع السياسي وإقناعهم بالتخلي عن السلبية التي أصبحت سمة مميزة لغالبية أفراد المجتمعات ممن يطلق عليهم "الأغلبية الصامتة" التي لا تؤثر في الأحداث السياسية في المجتمع ولا تتفاعل مع هذه الأحداث وبالتالي فهي مجموعة ليس لها دور في إيجاد حالة الحراك السياسي التي تتطلبها عمليات التغيير السياسي في أي مجتمع يرغب في تحقيق تنمية سياسية حقيقية. كما تسعى الحركات الاجتماعية الى تشكيل سياق التحول السياسي في المجتمعات المختلفة، فهي تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع وبين الصفوة والجماهير.

إن للحركات الاجتماعية قدرة مهمة في تشكيل المدركات السياسية للأفراد من خلال تزويدهم بالمعلومات عن الشؤون والقضايا السياسية، وتركيز إدراكهم لأهمية هذه القضايا، وفقا لما تقدم من مضامين في تفسير وتحليل الأحداث وترتيب أولوياته[38].

الخاتمة:

بناء على ما تقدم، يتضح أن الحركات الاجتماعية تتضمن أفراداً ينتظمون في جماعات، ويحققون تنظيماً يبنى على أساس الوعي والإدراك، وكجماعة اجتماعية لا بد لها من معايير اجتماعية تحكم بناءها، وعلاقات اجتماعية، واتصال وتواصل، بالإضافة إلى قيادة تتبنى أفكاراً وأهدافاً معينة تقود الحركة نحوها. ومن هذا المنطلق، يمكن العثور على ثلاثة مستويات أساسية ترتبط ببناء الحركة، وهي: الفرد في جماعة، والجماعة في مجتمع، بالإضافة إلى جملة من العناصر البنائية التي تربط الفرد ببناء الجماعة وبناء الجماعة ببناء المجتمع، وهكذا، يبدو من الواضح أن الفهم الكامل لبناء الحركة يتطلب فهم كل من نظام الشخصية، ونظام الجماعة، والنظام الاجتماعي متعدد الجوانب .إن هذه الحقيقة، تمثل مساراً شرعياً واضحاً من الناحية العلمية والمعرفية، لتدخل علم النفس الاجتماعي في دراسة القضايا والموضوعات الكبرى مثل الحركات الاجتماعية والصراعات الدولية والحروب.

فالحركات الاجتماعية تقوم بالعديد من الوظائف التي من شأنها بلورة الوعي السياسي للمجتمع عامة وللمنتمين والأعضاء في تنظيمات السياسية خاصة، وقد لعبت التنظيمات السياسية على الصعيد الفلسطيني دوراً بارزاً في توعية الجماهير الفلسطينية وتثقيفهم في محتويات الوعي السياسي، وتعزيز مفهوم الهوية السياسية والانتماء الوطني، والمواطنة، والمشاركة والتعددية السياسية وتداول السلطة، والتسامح السياسي، وحقوق الإنسان ..وغيرها من مفاهيم ذات صلة بالديمقراطية.

ويعتبر التنظيم السياسي من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تشكل الوعي السياسي للأفراد، إلى جانب الأسرة، والمدرسة، والمؤسسات الدينية، وجماعة الرفاق والزملاء، ووسائل الاتصال، والرأي العام، والجامعات، إلا انه يقوم بدور إلى حد كبير من الدور الذي

تقوم به الأسرة أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية. وأن تشكيل وتنمية الوعي السياسي يحتاج الى تضافر العديد من الجهود، وذلك من خلال عدة وسائل تتمثل في الاسرة والمؤسسة التعليمية والاعلام والحركات الاجتماعية، إذ تؤدي هذه الوسائل دوراً كبيراً في تكوين وتنمية الوعي السياسي للجمهور الذي هو أساس البناء الديمقراطي الناجح، إذ يؤدي انتشار الوعي السياسي الى وجود مشاركة حقيقية وفاعلة في الحياة السياسية من الافراد لذا لابد من تفعيل دور الوعي السياسي في المجتمعات التي تسعى الى تحقيق الديمقراطية، ويتم ذلك من خلال الوسائل التي تم التطرق اليها والتي من بينها الحركات الاجتماعية وهكذا ننهي إلي نتيجة مفادها أن الحركة الاجتماعية، كموضوع للدارس والنقاش المعرفي، استأثرت منذ البدء باهتمام عدداً من الباحثين من شتي التخصصات العلمية في دلالة قصوي على مدة أهميتها في المجتمع، وذا كان النقاش قد تمحور في وقت سابق وفي هذه الورقة البحثية حول المفهوم وأشكال ووظائف الحركات الاجتماعية، ودورها في تنمية الوعي السياسي، فإن الاجتهادات النظرية في الوقت الحاضر باتت تتشغل أساسا بالمضامين والهويات والشروط البنيوية التي تتميز بها هذه الحركات. وكل ذلك يسير في اتجاه بلورة وتجذير الدرس العلمي للحركات الاجتماعية كاحتجاجات لا يمكن قراءتها إلا بالانضباط السوسيولوجي.

هوامش البحث:

1- عبد الرحيم العطري: **سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية**. مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13، 2011، ص 21.

2- عبدالرزاق ابلال، **الحركات الاجتماعية والتغير السياسي**، مجلة العلوم الاجتماعية – المركز الديمقراطي العربي ألمانيا- برلين، العدد 01 ، أكتوبر 2017م، ص 216.

3- بداوي محمد سفيان، **سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية**، مجموعة محاضرات لبرنامج السداسي الثاني، كلية العلوم الانسانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019.

4- خالد أبو فريوا، **الحركات الاجتماعية بعدسة السوسيولوجي**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، مقالة منشورة على الموقعwww.politics-dz.com ، تمت زيارة الموقع يتاريخ 2021/1/18م.

5- عمرو الشوبكي **وآخرون: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي:** مصر – المغرب – لبنان –البحرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2011م، ص30

6- مصطفى هاشم واخرون، **الجامعة وتنمية الوعي السياسي**، دراسة ميدانية، بحث غير منشور مقدم لنيل متطلبات البكالوريوس في علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القادسية، 2018م، ص9.

7- محمد عاطف،غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2006، ص394.

8- مي عبد الله ،المعجم في المفاهيم الحديثة للإعلام والاتصال، المشروع العربي لتوحيد المصطلحات، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، ص.289

9- عبد الباسط عبد المعطي، الاعلام وتزييف الوعي ،دار الثقافة الجديدة ،القاهرة، د. ط1 ، 1979 ، ص 1.

10- عبدالله الفردي، الوعي السياسي في الإعلام الرياض، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، 2010م، ص ص 63-65.

11- منير ممدوح الشامي، صلاح محمد عبدالحميد، الاعلام السياسي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 ، ص ص 13-14.

12- بداوي محمد سفيان، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية. مرجع سابق، ص8.

13- سمير أمين، وفرانسوا أتار، مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم، مركز الدراسات، القاهرة، 3003م، ص54.

14- عزة خليل، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2006، ص32.

15- زهير بن جنات وآخرون، الحركات الاجتماعية الجديدة وتحولات القيادات في مجال حقوق الانسان في تونس، المعهد العربي لحقوق الانسان، 2019م، ص12.

16- مجموعة من الباحثين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: دراسة في متغيرات الاستقرار واللاستقرار للأنظمة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2018م، ص60.

17- حسن اشرواو، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، كقالة منشورة بموقع أنفاس نت www.anfasse.org، تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/2/13م

18- عزة خليل، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، مركز البحوث العربية والافريقية، ط1، 2006م، ص27.

19- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2006، ص394.

20- بداوي محمد سفيان، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص14

21- هند احمد ابراهيم، دور الحركات الاجتماعية في احداث الثورات: دراسة حالة حركة كفاية، منتدى الحوار المتمدن، تمت زيارة الموقع يتاريخ 2021/1/13م،www.ahewar.org

22- فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، مركز القاهرة للدراسات، ط1، القاهرة، مصر، 2007، ص55.

23- خالد أبو فريوا، الحركات الاجتماعية بعدسة السوسيولوجي، مرجع سبق ذكره.

24- رمضان صورايا، الحركات الاجتماعية" مقاربة سوسيولوجية"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 24، 2016م، ص348.

25- عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب، دفاتر وجهة النظر، العدد 14، الرباط، المغرب، 2007، ص37.

26- إمام شكري ابراهيم، الاعلام العربي والوعي السياسي للمراهقين، رسالة ماجستير منشورة، مركز الاسكندرية. للكتاب، القاهرة، ط1، 2009 ، ص 125.

27- مصطفى هاشم واخرون، الجامعة وتنمية الوعي السياسي، مرجع سابق، ص23.

28- شيماء زغيب ذو الفقار، نظريات في تشكيل اتجاهات الراي العام، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2004 م، ص 105.

29- علي سالم، الوعي بين الفرد والجماعة، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 74، 1990م، ص71.

30- محمد نجيب المجدلاوي، أثر الوعي السياسي للشباب الفلسطيني في المشاركة السياسية في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة الازهر، 2016م،ص17.

31- امام القطان، الاعلام العربي والوعي السياسي للمراهقين : دراسة عن دور الفضائيات العربية في تنمية الوعي، مركز الاسكندرية للكتاب، القاهرة، 2009م، ص114.

32- عبد الباسط عبد المعطي، الإعلام وتزييف الوعي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

33- محمد جابر الأنصاري، العرب والسياسة أين الخلل، دار الساقي، بيروت، 1988م، ص 65.

34- مصطفى هاشم واخرون، الجامعة وتنمية الوعي السياسي، مرجع سابق، ص 20.

35- عباس، صاد، الإعلام الجديد: المفاهيم والوسائل والتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2008م، ص54.

36- سلطانة بشيري، الوعي السياسي للشباب الجزائري من خلال المضامين الساخرة عبر الفيس بوك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد أبوضياف – المسلية، 2016م، ص45.

37- فاطمة بن يحي، دور الحركات الاحتجاجية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة حمة لخضرر، الوادي، العدد 17، 2016م، ص23.

38- أية عبد الله أحمد،**أليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية**.- المركز الديمقراطي العربي،**مقالة منشورة على موقع نت** www.democraticac.de **تمت زيارة الموقع بتاريخ 2021/2/18م**